

عن بعض الأخطاء التي وقعت في أوقات سابقة. وفي كلمة مقتضبة، دمجت بين الارتجال والنص القصير، وأعقبت اجتماعاً للجنة الأمنية بمشاركة وزيرى الداخلية والدفاع والقائم بأعمال رئيس الوزراء، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي الحداد العام لمدة ثلاثة أيام، مؤكداً أن الحادث «لن يزيدنا إلا إصراراً ووحدة» وأن الرد سيكون بـ «قوة غاشمة».

وقال السيسي إن «ما يحدث في سيناء هو انعكاس حقيقي لجهود مصر في مواجهة الإرهاب الذي تحاربه بمفردها نيابة عن المنطقة والعالم بالكامل»، مضيفاً «تأكدوا أن المعركة التي نخوضونها هي أنبل وأشرف معركة على الإطلاق في مواجهة الشر والأعمال الخسيسة، وترويع الأمن».

وبينما تحدث السيسي عن عمليات ثأرية تقوم به قوات الجيش والشرطة لمواجهة «هؤلاء الشرذمة المتطرفين التكفيريين»، نفذ سلاح الجو غارات على سيارتين يعتقد أنهما كانتا تفلان عدداً من منفذي الهجوم، ما أسفر عن مقتل 15 شخصاً.

وقال عضو المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف فؤاد علام، «أخشى أن يكون ذلك استكمالاً لتنفيذ المخطط العالمي في إحداث فوضى في المنطقة العربية، وحدوث حروب طائفية ودينية وسياسية يكون لها أثر فى إشعال الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة وغيرهم، وهو مخطط دولي يحتاج إلى تماسك وتحالف من كل القوى العربية، ووضع خطة كاملة للقضاء على الإرهاب».

وطالب عضو المجلس القومي لمكافحة الإرهاب، الذي شغل في السابق منصب وكيل جهاز أمن الدولة، باتخاذ خطوات تأمينية جديدة لحدودنا الغربية والشرقية، نظراً إلى كون ليبيا أصبحت تشكل خطراً كبيراً في دخول الإرهابيين إلى مصر والتمويل بالسلاح، والبؤر الإرهابية، مقترحاً نقل المواطنين المدنيين من سيناء إلى مدن بور سعيد أو الإسماعيلية لمدة ستة أشهر، لكي يكون سهلاً على القوات المسلحة القيام بهذه المنطقة، والقضاء على العناصر الإرهابية بشكل كامل.

وأبناء القبائل التي تدعم الجيش والشرطة، وهو ما قد يعكس نجاحاً نسبياً للاستراتيجيات الأمنية المتبعة في سيناء أخيراً، والتي حذت من العمليات الإرهابية بشكل كبير، بعد أكثر من سنوات على انطلاقها، في أحدث نسخها التوحشية، وتحديداً بعد إطاحة الرئيس «الإخواني» محمد مرسي في الثالث من تموز عام 2013.

من بين الأهداف المحتملة، أن تكون الجماعات التكفيرية راغبة في تحويل المواجهة باتجاه طائفي، وهو ما يمكن استنتاجه من الطبيعة الديموغرافية للقريبة المستهدفة، والتي يغلب عليها الطابع الصوفي، وما يعنيه ذلك من مسعى لتكرار تجارب الهجمات الطائفية، وربما التحريض على مثيلاتها في مناطق مصرية أخرى، كما جرى في العراق وسوريا وأفغانستان وباكستان وغيرها.

ولا شك في أن الجماعات التكفيرية وضعت نصب أعينها منذ فترة

يشكل عدد الضحايا نحو 20 في المئة من سكان القرية

طويلة إثارة الفتنة بين الطوائف المصرية، سواء عبر استهداف الأقباط بعمليات إرهابية، وتهديدات أدت إلى تهجيرهم من سيناء، أو حتى الطرق الصوفية، وهو توجه ليس بجديد، وبدأت ملامحه تتبدى منذ سنوات، وإن عبر حالات محدودة.

ما سبق يعكس صورة قاتمة بالنسبة إلى المواجهة مع الجماعات الإرهابية التي استطاعت فرض سيطرتها وتنفيذ عمليات أسقطت مئات الشهداء من الجيش والشرطة خلال السنوات الماضية. صحيح أن العمليات تراجعت بقوة خلال الفترة الماضية من الناحية الكمية، إلا أنها بقيت أكثر إيذاءً في بعض الضربات النوعية الكبيرة.

إلا أن ثمة من يعتقد بأن هجوم أمس، وتداعياته على أبناء القبائل والعائلات، سيولد اصطفاً أكبر خلف الجيش والشرطة في مواجهات المتطرفين، متغاضين

صوت التفجير، وبينما دخلوا المسجد، وواصلوا إطلاق النار على من تبقى، بحيث لم ينج سوى عدد محدود للغاية من المواطنين، وخاصة مع تعمّد المسلحين تصفية الفارين وملاحقتهم.

وتعرض عدد من سيارات الإسعاف لخسائر نتيجة الحادث، بعدما استهدفها المسلحون خلال محاولة نقل المصابين إلى المستشفى، في وقت عانى فيه الجرحى من نقص الرعاية الطبية بشكل كبير، وخاصة في ظل عدم جاهزية المستشفى القريب لاستقبال العدد الكبير من الجرحى، ونقص مخزون الدم في المستشفيات القريبة.

ونقل عدد من المصابين إلى أماكن متفرقة في المحافظات القريبة، ومنها الإسماعيلية وبور سعيد، بالإضافة إلى مستشفى العريش، في حين نُقلت حالات أخرى إلى القاهرة لاحتياجها إلى علاج دقيق نتيجة خطورة الإصابة.

وبرغم ثبوت التقصير الأمني في وصول المسلحين إلى القرية بأسلحتهم، إلا أن وحدات الجيش المصري التي تسيطر على غالبية المناطق في سيناء، لم تكن قادرة، في حقيقة الأمر، على منع الحادث، أو حتى تقليل الخسائر، ليس فقط بسبب عدم وجود تأمين على أي من مساجد الجمهورية والتعامل مع المساجد باعتبارها أماكن مقدسة لا يجوز إيذاء الموجودين بداخلها، ولكن لأن المكان بالكامل غير مجهز لمواجهة مسلحة مع الإرهابيين.

وبصرف النظر عن الملابس، فإن الهجوم الإرهابي يحمل دلالات عدة. التفسيرات الأولية تشير إلى أن الإرهابيين قرروا الانتقام من أهالي القرية بسبب دعمهم للجيش والشرطة في المواجهات المحتملة منذ عدة سنوات، والتي شهدت تطورات ميدانية لمصلحة القوات المصرية، جعلها تفرض سيطرتها على قطاعات عديدة شهدت اضطرابات، وخاصة بعد الاتفاقات والفهمات الأمنية التي جرت مع حركة حماس لإغلاق الحدود مع قطاع غزة بشكل كامل.

لكن هذا التفسير ليس وحيداً، مع النظر إلى الصورة من زاوية أخرى، فالهجوم يؤكد أن ثمة تحولاً في أهداف الجماعات الإرهابية في سيناء، ليصبح باتجاه المدنيين،



بحر ممنوع

لا تزال متوقفة والحصار لا يزال مفروضاً.

في هذا السياق، أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) أمس، أن 23 ألف طفل يماني حديثي الولادة توفوا العام الماضي نتيجة لأسباب يمكن الوقاية منها. وقالت المنظمة في تغريدة على حسابها في «تويتر»، إنه عام 2016 فقدت اليمن أربعة آلاف و272 أمّاً، و23 ألف طفل حديثي الولادة، لكنها أشارت إلى أنها ستوفر «وحدات صحية لرعاية المواليد الجدد المرضي لكي يتمكنوا من النمو بشكل طبيعي».

وقبل شهر، أورد تقرير أصدره «مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة» (أوتشا) في اليمن، أن عدد الأطفال المحتاجين إلى مساعدات، نتيجة للصراع المدمر منذ آذار 2015 حتى أواخر أيلول الماضي، بلغ 11 مليوناً و300 ألف. وهذا الرقم هو نحو 79% من إجمالي أطفال البلد (قاربة 14 مليوناً و304 آلاف طفل دون 18 عاماً).

ويعاني 8 ملايين و100 ألف طفل من هؤلاء خطر الإصابة بسوء التغذية الحاد المتوسط، فيما يعاني 386 ألف طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم، وهو أسوأ حالات الجوع.

على الصعيد السياسي، أجرى وزير الخارجية البريطاني، بوريس جونسون، اتصالاً هاتفياً أول من أمس بولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، وذلك «لبحث آخر تطورات الأوضاع في اليمن». وقال جونسون في تغريدة نشرها على حسابه في «تويتر»، «لقد بحثنا خلال الاتصال، بصفة خاصة الوضع الإنساني في اليمن، وشددت على ضرورة إيصال المساعدات لميناء الحديد (غرب)، وفتح مطار صنعاء أمام طيران الأمم المتحدة». وتابع: «دون واردات تجارية في عموم اليمن، لن يكون بمقدورنا التغلب على المجاعة هناك».

في غضون ذلك، قال مسؤول في السلطات التابعة للرئيس المستقل، عبد ربه منصور هادي، إن السلطات أعادت فتح منفذ الوديعة البري

الحدودي مع السعودية عقب إغلاقه لساعات «لأسباب أمنية»، لكنه عاد إلى العمل بصورة طبيعية أمس، من دون أن يوضح تلك الأسباب. وفي وقت متزامن، نظّم المئات من أنصار «المجلس الانتقالي» في عدن، أمس، تظاهرة تطلب برحيل حكومة هادي، وذلك في ظل صراع مستمر على السيطرة والنفوذ في المحافظات الجنوبية، نشب بين «المجلس» المدعوم من الإمارات، وحكومة هادي.

إلى ذلك، توجه وزير الداخلية في حكومة عدن، حسين عرب، إلى الخرطوم في زيارة التقى خلالها رئيس الوزراء السوداني، بكرى حسن صالح، وسلمه رسالة من هادي للرئيس السوداني، عمر البشير. وخلال الزيارة، جال عرب على مركز للتدريب في أم درمان في العاصمة السودانية، علماً بأن الخرطوم تشارك بقوات لها في الحرب على اليمن في صف السعودية والتحالف الذي تقوده.

(الأخبار، رويترز، أ ف ب، الأناضول)



زيمبابوي: تنصيب ماناغوا رئيساً

بعد انقلاب عسكري شهدته زيمبابوي، أطاح الرئيس السابق روبرت موغابي، أتى اميرسون ماناغوا، أمس، اليمين الدستورية لينهي بذلك حقبة موغابي الطويلة والتي دامت 37 عاماً. وشهد الملعب الوطني في العاصمة هراري احتفالات بتنصيب ماناغوا، نائب الرئيس السابق. وتعهّد الرئيس الجديد بإجراء «انتخابات رئاسية ديمقراطية العام المقبل».

(أ ف ب)